أ/ موسى زينب

المحاضرة السادسة

ثانيا : مصادر قانون البيئة

تعتبر الإتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية من أهم مصادر القانون البيئي ، غير أن هناك مصادر أخرى ساهمت بشكل كبير في بلورة القواعد القانونية لحماية البيئة خصوصا على المستوى الدولي وهي قرارات وأعمال المنظمات والمؤتمرات الدولية ، إلى جانب العرف الدولي ، القضاء الدولي والمبادئ القانونية العامة ، وعلى المستوى الوطني إضافة إلى التشريع ، نجد العرف والشريعة الإسلامية .

1-المصادر الدولية لقانون البيئة

إن مصادر قانون حماية البيئة الدولية تكاد تكون نفسها مصادر القانون الدولي العام لأن القانون الدولي لحماية البيئة هو فرع من فروع القانون الدولي العام .

أ- الإتفاقيات الدولية :

لقد لعبت الإتفاقيات الدولية دورا رئيسيا في بلورة أحكام وقواعد القانون الدولي للبيئة لذا نجد أن هذا الأخير يوصف بأنه قانون إتفاقي لأنه بدأ بداية اتفاقية دولية على عكس القانون الدولي العام الذي تكونت أحكامه وقواعده استنادا إلى العرف الدولي .

تعتبر الإتفاقيات الدولية من أهم المصادر الأساسية لقانون الدولي لحماية البيئة .

ويرجع السبب في ذلك إلى :

طبيعة الدول ، هناك دول تعاني من مشاكل بيئية الأمر الذي يتطلب ضرورة التعاون وبذل الجهود الجماعية لحل تلك المشكلات .

وجود المنظمات الدولية ذات الإمكانيات الفنية والمالية التي تستطيع تقديم عون حقيقي في محال حماية البيئة ، وقد أبرمت عدة إتفاقيات دولية تحت رعاية تلك المنظمات .

الإتفاقيات الدولية البيئية تختلف بحسب نطاقها فقد تكون عالمية أو إقليمية كما تختلف بحسب المجال الذي يعنى بالحماية ، فقط ترمي هذه الإتفاقيات إلى حماية البيئة البرية ، حماية البيئة المائية والبحرية ، أو حماية البيئة الهوائية والجوية .

مثال :

-الإتفاقية الدولية المتعلقة بالبيئة البحرية : إتفاقية باريس 1974 المتعلقة بالتلوث البحري من مصادر أرضية .

- الإتفاقية الدولية المتعلقة بالبيئة الجوية : إتفاقية تغيير المناخ 1992 .

- الإتفاقية الدولية المتعلقة بالبيئة البرية : نذكر منها إتفاقية بوم المتعلقة بحماية تراث العالم الثقافي والطبيعي ، إتفاقية ريو دي جنيرو الخاصة بصيانة التنوع البيولوجي 1992 .

أما بالنسبة للجزائر فقد صادقت على عدد كبير من الإتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة

- معاهدة ريو دي جنيرو المتعلقة بالتنوع البيولوجي .

- إتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث .

- إتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون .

- إتفاقية محاربة التصحر المنعقدة في باريس .

- إتفاقية كيوتو المتعلقة بالتغيرات المناخية .

ب- قرارات المنظمات والمؤتمرات الدولية :

بغض النظر عن الجدل القائم بشأن مدى مصداقية هذه القرارات كمصادر للقانون الدولي البيئي فإنه لا يمكن أن ينكر أحدنا بأن الفضل في إبرام الإتفاقيات الدولية المتعلقة في حماية البيئة إنما يرجع إلى المنظمات الدولية العامة كالأمم المتحدة والمتخصصة كالمنظمات البحرية الدولية ، ومنظمة اليونيسكو ومنظمة التغذية والزراعة ، وقد صدر عن تلك المنظمات وغيرها العديد من القرارات والتوجيهات الإعلانات والمبادئ المتعلقة بحماية البيئة سواء ما تعلق منها بتلوث الهواء أو الماء أو التربة أو بحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي . أما عن المؤتمرات فنذكر مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية 1972 ، ومؤتمر نيويورك حول البيئة والتنمية 1997 .....

وهذه المؤتمرات وغيرها تصدر قرارات وتوصيات تسهم في إرساء مبادئ وقواعد الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية .

ت- العرف الدولي :

بالنسبة للعرف الدولي يمكن القول بأنه مازال في بداية تكوينه فهو يتكون ويتطور مع ابتكار القواعد العرفية التي يتكرر اتباعها أمام نفس المشكلات البيئية على المستوى الدولي، وسوف تساعد توصيات المنظمات المتخصصة والمؤتمرات الدولية وما صدر عنها من قرارات إضافة إلى سلوك الدولة وتوافقه مع تلك التوصيات والاعلانات في تطور وتبلور القواعد العرفية لقانون البيئة.

ومن بين الأعراف الدولية عدم استخدام الدولة أراضيها لالحاق ضرر ببيئة دولة أخرى وهو منبثق من مبدأ المساواة بين الدول للحفاظ على السيادة الاقليمية وواجب التعاون.

ث- القضاء الدولي :

تلعب الأحكام القضائية دورا هاما في نطاق القانون الدولي ، وهي مجموعة المبادئ القانونية التي يمكن إستخلاصها من أحكام المحاكم ، ولا تعتبر مصدرا أصليا للقانون الدولي

للبيئة ، ويعتبر القضاء من المصادر التفسيرية الإستثنائية ، ويلعب دورا مهما في تفسير النصوص القانونية والجامدة واستنباط الحلول للمسائل العملية التي بتعرض لها المشرع ، فهناك العديد من الغتفاقيات الدولية البيئية التي منحت محكمة العدل الدولية الإختصاص بفض بعض المنازعات كما هو الحال بالنسبة لإتفاقية قانون البحار 1982 .

ج- المبادئ القانونية العامة :

وفقا لنص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، تعتبر المبادئ العامة للقانون والتي تصنف بعد العرف مصدرا من مصادر القانون الدولي للبيئة وهي تعبر عن توافق عالمي بشأنها ، فهي مجموعة الأحكام والقواعد التي تعترف بها النظم القانونية للدول.

من المبادئ التي تخص قانون حماية البيئة ، مبدأ حسن الجوار، مبدأ العناية المعقولة في منع التلوث.

2-المصادر الوطنية للقانون البيئي

أ - التشريع كمصدر أساسي لقانون حماية البيئة

ويشمل كل نص قانوني يهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حماية البيئة وفي النظام القانوني الداخلي التشريع ثلاث أنواع هي :

- **التشريع الأساسي**

بالنسبة للدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ 1962 فإن التركيز على حماية البيئة لم يكن بالشكل المطلوب، ولم ينص على حماية البيئة مطلقا عكس دستور 1976 الذي جعل من حماية البيئة أحدى إختصاصات المجلس الشعبي الوطني، ونفس المسار انتهجته الدساتير

- **التشريع العادي**

هو مجموعة القواعد القانونية التي تسنها السلطة التشريعية طبقا لاختصاصاتها المخولة لها في الدستور، ويلعب التشريع العادي دورا مهما في تنظيم الادارة البيئية في الجزائر، حيث صدرت الجزائر قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة .

- **التشريع الفرعي**

صدرت الجزائر في اطار حماية البيئة العديد من المراسيم التنفيذية المتعلقة بالحماية المباشرة للبيئة، وقد ذكرنا ذلك من قبل.

أ- العرف والفقه كمصدر للقانون البيئي

ما يمكن ملاحظته هو في نطاق الأنظمة القانونية الداخلية هو أن دور القواعد القانونية العرفية لازال ضئيلا في ميدان حماية البيئة بالمقارنة بدورها بفروع القانون الأخرى. ويرجع هذا الأمر إلى حداثة الاهتمام بالمشاكل البيئية.

أما الفقه فهو مصدر تفسيري من مصادر القانون، والملاحظ على الفقه أنه يلعب دورا كبيرا في مجال التنبيه الى المشكلات التي تثيرها المخاطر التي تهدد البيئة.

ب- الشريعة الاسلامية

فالإسلام أرسى قواعد وأسس للمحافظة على البيئة تضبط وتقنن علاقة الانسان بالبيئة، لتحقيق العلاقة المتوازنة بين الاثنين، لتمكين البيئة من الاستمرار في اداء دورها المخول لها من قبل الله تعالى في اعادة الحياة والمحافظة على ذلك التوازن الايكولوجي.

كما وصع الاسلام الاطار العام للحفاظ على البيئة في قوله تعالى : " **وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (85) الأعراف.**